

**اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي
للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)**

*The effect of some Monetary Indications on Iraqi Dinar
exchange rate over the period (1990-2016)*

ا. م. د. سوسن كريم هودان الجبوري^(١)

Assist. Prof. Sawsan K. H. AL-Jaboory

Qassim Saad

قاسم سعد صكبان^(٢)

المستخلص

لأهمية سعر الصرف وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية مؤثرة في معظم القطاعات الإنتاجية فقد تم اختيار عنوان هذه الدراسة وهي محاولة لتسليط الضوء على سعر الصرف في العراق ودراسة التطورات الاقتصادية التي حصلت خلال مدة الدراسة وتحديد اثر تلك التطورات في نظام الصرف ومن ثم التوصل إلى نتائج يمكن أن تساهم في تقييم مدى ملائمة هذا النظام لظروف العراق وطبيعة اقتصاده. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات وكان من أهمها، إن لسعر الصرف الأجنبي أهمية كبيرة تتمحور من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لان سعر الصرف يعد المرآة العاكسة لمركز البلد التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الاستيرادات والصادرات وظهر من خلال نتائج الاختبارات القياسية ان جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند فرقها الأول (١) I^{\sim} ، وهذا ما سمح لنا باستخدام نموذج التكامل المشترك باختبار جوهانسن بين تلك المتغيرات.

Abstract

The importance of the exchange rate and the consequent economic impact on most productive sectors has been chosen as the title of this study, an attempt to shed light on the exchange rate in Iraq and study the economic

١- كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية.

٢- كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القادسية.

developments that took place during the study period and determine the impact of these developments in the exchange system and then reach results To contribute to assessing the appropriateness of this system to the circumstances of Iraq and the nature of its economy. The research found a number of conclusions. The most important of which is that the foreign exchange rate is of great importance by linking the local economy to the global economy because the exchange rate is considered as the reflective woman of the country's business center with the outside world through the relationship between imports and exports. All the variables of the study were stable at the first difference (1)-I, which allowed us to use the JOH model to test Johansen among those variables.

مقدمة

يعد (الدينار العراقي) العملة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تعاملاته اليومية، ولما كان العراق أحد البلدان النفطية الريعية نظرا لاعتماده الرئيس على إنتاج النفط وتصديره بمهدف توليد الدخل والناتج، فانه لجا إلى ربط عملته الوطنية (الدينار العراقي) بـ (الدولار الأمريكي) بمهدف الحفاظ على استقرار صرفه أمام العملة الأجنبية ممثلة بالدولار الأمريكي واهمها في عوائد الصادرات والمدفوعات فضلا عن الاستيرادات من الخارج.

وسبب اختيار عنوان البحث يعود إلى حدوث تغيرات جوهرية في الاقتصاد العراقي ومرور العراق بمرحلتين مختلفتين الأولى للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢) المتمثلة بتبعية السلطة النقدية للحكومة فضلا عن الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق خلال المدة المذكورة من حروب وعقوبات اقتصادية دولية وتوقف شبه تام للصادرات مما أدى إلى تدهور سعر الصرف نتيجة لعدم استقرار المستوى العام للأسعار وارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير جدا والإفراط في المعروض النقدي والمدة الثانية بعد عام ٢٠٠٣ والتي شهدت استقلالية البنك المركزي العراقي واستخدام أدوات ووسائل جديدة للسياسة النقدية وعلى وجه التحديد مزادات العملة والذي يعد من اهم اهداف السياسة النقدية الجديدة لتحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي وان سعر الصرف يتأثر بقوة بالمتغيرات الاقتصادية النقدية ولغرض دراسة تلك العوامل او المتغيرات وقياس اثرها في سعر الصرف جاءت هذه الدراسة.

مشكلة البحث Research problem

تتلخص مشكلة البحث في السؤال الآتي: (كيف تؤثر بعض العوامل الاقتصادية النقدية في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، واي منها اكبر تأثيراً؟. . .)، وهذا ما يتطلب التركيز على البحث في مجال تلك العوامل للوقوف على المشكلة ووضع العلاجات المناسبة لها وبما يضمن استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية.

فرضية البحث Research Hypothesis

ينطلق البحث من فرضية مفادها:

"يتأثر سعر الصرف بعوامل نقدية أدت إلى عدم استقراره وكان للعوامل النقدية المتمثلة بـ (عرض النقد، ومزادات العملة، وسرعة دوران النقود) الدور الحاسم في ذلك"

هدف البحث Research Objective

- يهدف البحث إلى تحقيق جملة من النقاط يمكن إيجازها بالآتي:
- ١- الوقوف على واقع سعر صرف الدينار العراقي والعوامل النقدية المؤثرة فيه خلال مدة الدراسة
 - ٢- تحليل العلاقة النظرية بين سعر الصرف وبعض العوامل النقدية المؤثرة فيه
 - ٣- قياس اثر بعض المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

حدود البحث Research limits

- ١- الحدود المكانية: - العراق
- ٢- الحدود الزمانية: - المدة من (١٩٩٠-٢٠١٦)

هيكلية البحث Research Structure

من اجل تغطية موضوع البحث فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتأطير نظري ومفاهيمي لسعر الصرف والعوامل النقدية المؤثرة فيه، أما المبحث الثاني فخصص للتحليل الوصفي لسعر الصرف والعوامل النقدية المؤثرة فيه في العراق للمدة (1990-2016) والمبحث الثالث خصص للتحليل الكمي للعلاقة بين سعر الصرف وبعض العوامل النقدية المؤثرة فيه في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

المبحث الأول: الاطار النظري لسعر الصرف والمتغيرات النقدية المؤثرة

فيه

أولاً: مفهوم سعر الصرف The concept of the exchange rate

يعرف بانه ((سعر للوحدة من العملات الأجنبية يحدده كل من قوة الطلب والعرض من العملات الأجنبية في أسواق الصرف، وبذلك فانه لا يختلف عن أسعار السلع الأخرى وانه ليس أكثر من سعر يتم الإعلان عنه في الأسواق المحلية شأنه شأن السلع الأجنبية الأخرى يومياً)).^(٣)

ويعد سعر الصرف من أهم المؤشرات النقدية، إذ يمارس دوراً فاعلاً في برنامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي، وتبرز أهميته من خلال مساهمته في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فالاستقرار الداخلي متمثلاً في تحقيق الاستقرار في الأسعار وقدرراً من النمو الاقتصادي والاستخدام الكامل، أما التوازن الخارجي فيتمثل بتوازن ميزان المدفوعات.^(٤)

ثانياً: المتغيرات النقدية المؤثرة في سعر الصرف

عرض النقد Money supply

يعد (ريكاردو) أول من بين اثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف وذلك عندما أوضح أن إنكلترا اضطرت إلى تخفيض (الإسترليني) عن قيمته الاسمية في مواجهة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تسببت في ارتفاع الأسعار المحلية ومن ثم ارتفاع كلفة الصادرات والذي أدى إلى نقص الطلب عليها في أسواق الطلب العالمية وانخفاض قيمتها وحدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويحدث العكس في حالة نقص كمية

٣- عبد الحسين جليل عبد الحسن ألعالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط ١، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2011، ص 23.

٤- سعد صالح عيسى، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2016)، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 36، لسنة 2016، ص 247.

النقود في الداخل، اذ تصبح تكلفة السلع المصدرة منخفضة مما يزيد الطلب عليها فتزيد قيمتها فيحقق ميزان المدفوعات فائضا وترتفع قيمة العملة، وإن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة^(٥)

سرعة دوران النقود The speed of money circulation

تعد العلاقة بين سرعة دوران النقود وسعر الصرف علاقة عكسية لاسيما عندما تكون فيها درجة الإحلال بين العملات المختلفة عالية جدا، اذ ان زيادة سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية لبلد ما تؤدي إلى زيادة الطلب عليها من قبل الأفراد والمؤسسات ويجعل الاحتفاظ بها أمراً مرغوباً، ومن ثم إلى انخفاض سرعة دورانها، وبالعكس في حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية للبلد المعني، اذ يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية ويدفع بالأفراد والمؤسسات إلى عدم الاحتفاظ بها ومحاولة التخلص منها وبالتالي زيادة سرعة دورانها^(٦).

مزاد العملة Currency auction

يعد مزاد العملة الأجنبية أداة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة المؤثرة في الأساس النقدي للبلد بهدف التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية، اذ تؤدي عملية مزاد العملة الأجنبية إلى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية وذلك عن طريق الدفاع عن سعر صرف توازني مما ينعكس بشكل إيجابي على المستوى العام للأسعار^(٧). وان مزادات العملة الأجنبية تسهم بتحسين القدرة الشرائية للأفراد وزيادة اطمئنانهم بان العملة المحلية أصبحت مخزناً تاماً للقيمة بدلاً من العملة الأجنبية وترتبط مزادات العملة (المبيعات) وسعر الصرف الأجنبي بعلاقة عكسية اذ ان ارتفاع مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف الأجنبي وارتفاع قيمة العملة المحلية^(٨).

المبحث الثاني: تحليل سعر الصرف والمتغيرات النقدية المؤثرة في سعر

الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

أولاً: التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2016)

من خلال تتبع حوكة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي نلاحظ بان سعر الصرف في العراق شهد عدة تغيرات منذ عام (1990) وحتى عام (2016) لذلك تم تقسيم مدة الدراسة على مرحلتين وكما يأتي:

١. التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (1990-2002)

شهدت هذه المرحلة انغلاقاً في التجارة الخارجية للعراق ومعاملاته الرسمية مع العالم الخارجي، وانعدام مصادر العرض الأساسية من العملة الأجنبية جراء توقف الصادرات النفطية وتجميد أرصدة العراق في الخارج،^(٩) وكان لهذه التغيرات الأثر السلبي على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي،

٥- عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠، ص ١٠٦.
٦- وسام حسين علي الغزي، محددات سرعة دوران النقود في العراق: دراسة تطبيقية للمدة ١٩٨٠ - ٢٠١٣، جامعة الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٣، لسنة ٢٠١٥، ص ٢٧.
٧- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي لعام ٢٠١٠، ص ٤٢.
٨- نجلة شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد الأول، العدد الثاني، لسنة ٢٠١٧، ص ١٤.
٩- مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١، ص ٣٦.

فيلاحظ في الجدول (1) إن سعر صرف الدينار العراقي كان يساوي (٤) دنانير للدولار الأمريكي الواحد في عام (1990) ثم ارتفع إلى (10) دينار لكل دولار أمريكي واحد عام (1991) وبمعدل نمو بلغ (150 %) واستمر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار بالارتفاع حتى وصل إلى (1674) دينار لكل دولار أمريكي عام (1995) وبمعدل نمو بلغ (265.5%).

ومع بداية صدور قرار الأمم المتحدة وتطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) عام (1996) يلاحظ أن سعر الدينار مقابل الدولار شهد تحسنا كبيرا إذ انخفض من (1674) عام (1995) إلى (1170) عام (1996) إذ انخفض بمعدل (-30.1) ألا أن هذا التحسن في سعر صرف الدينار لم يستمر طويلا حيث بدأ بالتذبذب طيلة السنوات اللاحقة بعد عام (1996) ارتفاعا وانخفاضا إلى أن بلغ (1957) دينار لكل دولار أمريكي عام (2002) وبمعدل نمو سنوي (0.1%).

والجدول (١) يبين أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢).
جدول (1) تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٢) (دينار / دولار أمريكي)

السنة	السعر الموازي	معدل النمو	السعر الرسمي
1990	4	---	0.3108
1991	10	150	0.3108
1992	21	110	0.3108
1993	74	252.4	0.3108
1994	456	518.9	0.3108
1995	1674	265.5	0.3108
1996	1170	-30.1	0.3108
1997	1471	25.7	0.3108
1998	1620	10.1	0.3108
1999	1972	21.7	0.3108
2000	1930	-2.1	0.3108
2001	1929	-0.1	0.3108
2002	1957	1.5	0.3108

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، عدد خاص، ٢٠٠٣.
- تم احتساب معدلات النمو وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس - 1 * 100)

التحليل الوصفي لسعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2016)

بعد التغير الذي شهده العراق عام 2003 على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، اضحى سعر الصرف سياسة مهمة ذات أهداف واضحة المعالم يحكمها القانون، وأصبحت أداة مهمة من أدوات

السياسة النقدية الجديدة في العراق، إلى جانب الغاء التعددية في أسعار الصرف والتوجه نحو سعر الصرف المدار، فالأوضاع الاقتصادية السيئة في المرحلة السابقة القت على عاتق سياسة سعر الصرف مهمة أساسية في هذه المرحلة، تتمثل بأعاده الثقة بالدينار العراقي بعدما فقدت الثقة به من قبل الأفراد والمؤسسات خلال المدة التي سبقت عام 2003، وأظهرت السياسة النقدية المتبعة بعد عام 2003 قدرات كبيرة في السيطرة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار طيلة الأعوام التالية ويظهر ذلك من خلال الجدول (2) والذي يشير إلى مسارات تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2016-2003) ويلاحظ من خلال البيانات ان سعر صرف الدينار العراقي كان يعادل (1936) دينار لكل دولار في السوق الموازي و (1896) في السوق الرسمي وقد ارتفعت قيمته بصورة كبيرة جدا عام 2004 حيث انخفض سعر الصرف إلى (1453) دينار لكل دولار في السوق الموازي و(1453) بحسب سعر المزاد نتيجة لعملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ودخولها إلى التداول وما تمتعت به من قبول عام إذ توفر الأمان وصعوبة تزويرها مما زاد من الطلب على الدينار العراقي الجديد كخزين جيد للقيمة إضافة لذلك الشروع بتطبيق مزاد العملة، وبعد ذلك عاد سعر صرف الدينار العراقي للتدهور عام 2005 ليبلغ (1472) في السوق الموازي و(1469) بحسب سعر المزاد، نتيجة للتدهور الأمني خلال تلك المدة مما أدى إلى ارتفاع كلفة المواد مثل النفط والبنزين والمواد التموينية وغيرها، وهذا يعد تدهورا طفيفا، إذ عاود سعر صرف الدينار إلى الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006-2008) في السوقين الموازي ومزاد العملة أما المدة ما بين (2009-2016) شهدت استقرارا ملحوظا في سعر صرف الدينار العراقي في السوقين وان الاستقرار والتحسين في قيمة الدينار العراقي زاد من ثقة الأفراد نسبيا وضيق من ظاهرة الدولار التي كان يعاني منها الاقتصاد العراقي.

ويتضح بان الاختلاف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية بات يضمحل تدريجيا واصبح الفارق بينهما طفيفاً جدا خلال المدة (2003-2016) باستثناء عامي (2015-2016) اتسع الفارق بين السعرين في السوق الرسمي والموازي بنسبة قليلة، ويعزى ذلك إلى تطبيق المادة 50 من قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 والتي تضمنت تحديد الكميات المباعة من العملة الأجنبية (الدولار) في المزاد ب (75) مليون دولار يوميا على الرغم من العمل بهذه المادة لكن البنك المركزي العراقي تخلى عنها خوفا من اتساع الفارق بين السعرين والتي تزامنت مع انخفاض أسعار النفط العالمية وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد نهاية عام 2014، والجدول (٢) يوضح معدلات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦).

جدول (2) تطور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في السوقين الرسمي والموازي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) (دينار / دولار أمريكي)

السنة	السعر الموازي	معدل النمو %	السعر الرسمي	معدل النمو %
2003	1936	1.0-	1896	
2004	1453	24.9-	1453	- 23.3

1. 1	1469	1. 3	1472	2005
-0. 1	1467	0. 2	1475	2006
-14. 4	1255	14. 1-	1267	2007
-4. 9	1193	5. 8-	1203	2008
-1. 9)	1170	1. 9-	1182	2009
0. 0	1170	1. 4	1185	2010
0. 0	1170	0. 8	1196	2011
-0. 3)	1166	3. 1	1233	2012
0. 0	1166	0. 1-	1232	2013
0. 0	1166	1. 5-	1214	2014
0. 08	1167	7. 4	1247	2015
1. 9	1190	2. 2	1275	2016

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، أعداد مختلفة، السنوات (٢٠٠٣-٢٠١٦).

- معدل النمو السنوي أحسب من قبل الباحث وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس - 1 * 100)

ثانياً: التحليل الوصفي لعرض النقد في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

ولغرض توضيح عرض النقد سيتضمن هذا الجانب عقدتين مختلفتين تقريباً من الزمن مر بهما الاقتصاد العراقي. لكون كل مرحلة أحاطت بما متغيرات اقتصادية مختلفة.

تحليل عرض النقد بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢)

في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي شهد العراق ظروفًا استثنائية تمثلت بحرب الخليج الثانية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية إذ دمرت اغلب البنى التحتية والاقتصادية للبلد، وأعقبها العقوبات الاقتصادية التي فرضها مجلس الأمن الدولي على العراق والتي عزلت العراق اقتصادياً عن العالم الخارجي واصبح هناك توقف شبه تام في التبادل التجاري، بعد توقف تصدير النفط الذي يعد المورد الأساسي للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيرادات العراق وحاجاته الأخرى، بعد ان كان العراق في عام 1989 يعتمد على الاستيراد لتلبية ما يقارب 71% من احتياجاته الاستهلاكية. (١٠)

وعلى صعيد المؤشرات النقدية ومن خلال الجدول (3) يلاحظ ان عرض النقد بالمفهوم الضيق M1 ارتفع من (15359) مليون دينار عام 1990 إلى (24670) مليون دينار عام 1991 وبمعدل نمو بلغ (60.%) (6) واستمر عرض النقد بالمفهوم الضيق بالارتفاع وبشكل كبير جدا للمدة (1992-1995) وبلغ اعلى معدل نمو له خلال المدة (195.1%) لعام 1995 ويعزى السبب وراء هذا الارتفاع إلى زيادة العملة في

١٠- حيدر نعمة بخيت، فريق جيايد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢٥، ص 214.

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

التداول نتيجة للإصدار النقدي الجديد، وتوضح النسب الواردة في الجدول ان نسبة صافي العملة في التداول إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق بلغت كحد ادنى (٧٧.٧٪) في عام ١٩٩٣، وكحد اعلى بلغت (٩١.٨٪) عام ١٩٩٦، إذ ارتفعت العملة في التداول من (21878) مليون دينار عام 1990 إلى (584398) مليون دينار عام 1995، مما يؤكد ارتفاع السيولة لدى الأفراد وعدم فاعلية سعر الفائدة للحد منها بسبب زيادة معدلات التضخم مما يجعل سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية، بينما شهد عام 1996، انخفاضاً لمعدل نمو عرض النقد مقارنة بالأعوام السابقة اذ بلغ (36.2٪) نتيجة لتوقيع العراق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، فضلاً عن قيام السلطات النقدية بتحديد أوجه الأنفاق للحد من الموجة التضخمية التي عانى منها الاقتصاد العراقي للسنوات السابقة، في حين شهد عام 1997 زيادة في عرض النقد ولكن بمعدل نمو اقل من عام 1996 اذ انخفض معدل نمو عرض النقد إلى (٨٪) وشهد عام 1998 زيادة في معدل نمو عرض النقد بلغ (30.23٪) بينما بلغت معدلات نمو عرض النقد M1 للأعوام (1999-2002) ما قيمته (9.7، 4.16، 24.9، 39.5٪) على التوالي، وذلك نتيجة لقيام الدولة بتوسيع النشاط الاقتصادي على برامج الأعمار بعد مرحلة الحروب الطويلة التي مر بها العراق.

أما عرض النقد بالمعنى الواسع M2 ارتفع من (26983) مليون دينار عام 1990، إلى (31722) مليون دينار عام 1991، وبمعدل نمو بلغ (17.5٪) واستمر عرض النقد الواسع بالارتفاع التدريجي من (56829) مليون دينار عام 1992 إلى (3852241) مليون دينار عام 2002، مسجلاً خلال المدة ادنى معدل نمو بنسبة (12.8٪) عام 1999 واعلى معدل نمو بنسبة (179.3٪) عام 1995، بينما اخذ عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 بالارتفاع يشكل تصاعدي للأعوام (2000-2002) وبمعدل نمو (28.2، 35.7٪) على التوالي، والجدول (٣) يوضح تطورات عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢).

جدول (3) عرض النقد بالمعنى الضيق M1 والمعنى الواسع M2 ومكوناته للمدة (1990-2002) مليون

دينار

السنوات	صافي العملة في التداول (١)	نسبة العملة في التداول إلى M1 (٢)	الودائع الجارية (٣)	نسبة الودائع الجارية إلى M1 (٤)	عرض النقد M1 (٥)	معدل نمو (٦)	شبه النقود (٧)	عرض النقود M2 (٨)	معدل نمو (٩)
1990	13412.1	87.2	1947.2		15359	----	11624	26983	----
1991	21873	88.7	2797	12.7	24670	60.6	7052	31722	17.5
1992	136021	82.0	7888	11.3	43909	77.9	12920	56829	79.1
1993	67134	77.7	19296	18.0	86430	96.8	27236	113666	100

134.5	276866	37965	176.4	238901	22.3	39460	83.5	199436	1994
179.3	773337	68273	195.1	705064	16.5	120666	85.9	584398	1995
40.1	1084172	123669	36.2	960503	17.1	78887	91.8	881616	1996
14.6	1242569	204472	8	1038097	8.2	108269	89.6	929828	1997
32.4	1646240	294364	30.2	1351876	10.4	159346	88.2	1192530	1998
12.8	1857406	373570	9.7	1483836	11.8	208616	85.9	1275220	1999
19.2	2214072	486066	16.4	1728006	14.1	253685	85.3	1474321	2000
28.2	2838048	678959	24.9	2159089	14.7	376397	82.0	1782691	2001
35.7	3852241	838640	39.5	3013601	14.9	449907	85.1	2563693	2002

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على:

- الأعمدة (١، ٣، ٧، ٨) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، نشرات سنوية متفرقة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

- الأعمدة (٢، ٤، ٥، ٦، ٩) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣)

تحليل عرض النقد بالمفهوم الضيق والمفهوم الواسع في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

شهدت المدة (2003-2016) تغيرات مهمة في المجال النقدي واهمها استقلالية البنك المركزي العراقي على وفق قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤، وانتقاله إلى اقتصاد أكثر حرية وقل تدخلا من الجانب الحكومي، بالإضافة إلى استبدال العملة القديمة بعملة وطنية جديدة وتمحورت استقلالية البنك المركزي بعدم إقراض الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر باستثناء شراء الأوراق المالية في اطار السوق المفتوحة، إذ لم يعد البنك المركزي العراقي يمثل الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة على غرار ما كان سابقا. (١١)

من خلال الجدول (4) يلاحظ ان عرض النقد بالمفهوم الضيق اخذ بالارتفاع من (5773601) مليون دينار عام 2003 إلى (21721167) مليون دينار عام 2007 مسجلا اعلى نسبة في معدل النمو خلال هذه المدة بلغت (4.4%) مقارنة بالعام 2006، وسجل عام ٢٠٠٨ ارتفاعا في عرض النقد بالمفهوم الضيق إذ بلغ (٢٨١٨٩٩٣٤) مليون دينار وكانت صافي العملة في التداول (١٨٤٩٢٥٠٢) مليون دينار، ما نسبته (٦٠.٦٥٪) من عرض النقد M1 وقيمة الودائع الجارية (٩٦٩٧٤٣٢) مليون دينار، أي ما نسبته (٣٤.٤٪) من عرض النقد M1 وهذا نتيجة إقبال الأفراد لزيادة إيداعهم لدى المصارف التجارية بسبب تحرير سعر الفائدة، فضلا عن زيادة عدد المصارف التجارية إذ بلغت ١٨ مصرفا عام ٢٠٠٨، واستمرت الزيادة في معدلات نمو عرض النقد بالمفهوم الضيق للأعوام اللاحقة وزيادات متفاوتة إذ سجل اقل نسبة زيادة عام 2011 بلغت (20.7%) وعلى الرغم من حدوث الأزمة الاقتصادية إلى ان عرض النقد لم يتراجع

١١- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت إلى اجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، أبوظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧، ص١٧.

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

للعام 2009 حيث سجل معدل نمو بلغ (32.3%) وذلك بسبب الأرصدة النقدية من العملة الأجنبية الموجودة في حوزة البنك المركزي. واستمرت معدلات الزيادة في عرض النقد M1 خلال السنوات اللاحقة إذ بلغ في عام 2010 (51743489) مليون دينار وبمعدل نمو (38.7%) أما نسبة العملة في التداول بلغت (٤٧.٠%) في حين بلغت الودائع الجارية (٥٣.٠%)، بينما وصل عرض النقد عام 2013 إلى (٧٣٨٣١٠٠٠) مليون دينار بمعدل نمو (٨.١٥%) وبلغت العملة في التداول (٤٧.٤%) وبلغت الودائع الجارية (٥٢.٠%) ويلاحظ ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد. بينما شهدت الأعوام 2015-2014 انخفاضاً لعرض النقد وبمعدل نمو سالب بلغ (٥.١، ٩.٩%) على التوالي، ويعزى ذلك إلى انخفاض الودائع الجارية فيما سجلت العملة في التداول ارتفاعاً بلغ (49.6، 53.2%) على التوالي وذلك بسبب الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية المتمثلة بصافي الموجودات الأجنبية وانخفاضها نتيجة للانخفاض الحاد والاستثنائي الذي شهدته أسعار النفط العالمية.^(١٢) بينما سجل عرض النقد بالمفهوم الضيق ارتفاعاً بمعدل نمو (٠.٨%) ليصل إلى (٧٠٧٣٣٠٠٠) مليون دينار مقابل (٦٥٤٣٥٤٢٥) مليون دينار عام ٢٠١٦، ويعزى هذا الارتفاع لزيادة العملة في التداول بنسبة (40.5%) من اجمالي عرض النقد M1 مقابل تراجع نسبة الودائع الجارية لتسجل (49.4%) من اجمالي عرض النقد M1 وهذا نتيجة لحالة التحوط من قبل الجمهور والاحتفاظ بالمدخرات لمواجهة حالة اللاتيقين في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد.^(١٣)

ومن خلال الجدول (٤) يلاحظ بان عرض النقد بالمعنى الواسع M2 سجل معدلات نمو واضحة خلال المدة 2003-2013 وان الزيادة في عرض النقد بالمفهوم الواسع بعد عام 2003 بسبب رفع العقوبات الاقتصادية والارتفاع الكبير في إيرادات النفط من العملة الأجنبية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كمية الموجودات الأجنبية، وتحسن المركز النقدي للحكومة مما أعطى للحكومة الفرصة في تمويل نفقاتها العامة بشقيها الاستثماري والجاري من خلال تحويل الموجودات الأجنبية إلى العملة المحلية، بينما شهد عام 2014 ارتفاعاً بمعدل نمو عرض النقد M2 مقارنة بعام 2013 بنسبة (3.4%) على الرغم من انخفاض صافي الموجودات الأجنبية نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية ويعود ذلك للأثر التوسعي لصافي ديون القطاع الخاص والحكومة بينما سجل عرض النقد بالمفهوم الواسع نهاية عام ٢٠١٦ ارتفاعاً بمقدار (٨٨٠٨٢٠٠٠) مليون دينار، وبمعدل نمو (6.6%) عن العام ٢٠١٥ وهذه الزيادة في عرض النقد M2 تعود إلى نمو مكوناتها الأساسية: عرض النقد M1 بنسبة (8.0%) ليصل إلى (70733000) مليون دينار مقارنة ب (٦٥٤٣٥٤٢٥) مليون دينار عام ٢٠١٥.

جدول (4) عرض النقد بالمعنى الضيق M1 والمعنى الواسع M2 ومكوناته للمدة (2003-2016) مليون

دينار

السنة	صافي العملة في التداول (1)	نسبة العملة الى M1% (٢)	الودائع الجارية (٣)	نسبة الودائع الجارية الى M1% (٤)	عرض النقد M1 (٥)	معدل نمو % (٦)	شبه النقود (٧)	عرض النقود M2 (٨)	معدل نمو % (٩)
2003	46229794	80.1	1143807	19.9	5773601	91.	1179819	6350961	80.5

١٢- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤، ص ٢٣.

١٣- البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية، لعام ٢٠١٦، ص ٢.

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

التي أخذت تسوء بسرعة،^(١٤) ويلاحظ من خلال الجدول (٥) ان معدلات سرعة دوران النقود بالمفهومين الضيق والواسع في العراق، كانت منسجمة إلى درجة معينة مع التغيرات التي حدثت في معدلات التضخم معبرا عنها بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت سرعة دوران النقود انخفاضا من (3.6) عام 1990 إلى (1.7) عام 1991 وبمعدل نمو سالب (52.7) بالمعنى الضيق ومن (2.2) إلى (1.2) وبمعدل نمو سالب (45.4) بالمفهوم الواسع ويعزى ذلك نتيجة لتوقف مختلف القطاعات الاقتصادية بسبب حرب الخليج الثانية التي شنتها قوات التحالف ضد العراق عقب غزو الكويت، بينما شهدت سرعة دوران النقود للمدة 1992-2002 ارتفاعا متذبذبا خلال المدة فقد سجلت في عام 1992 (2.6) بالمفهوم الضيق و (1.9) بالمفهوم الواسع وبمعدل نمو (52.9%، 58.3%) على التوالي، بينما سجلت سرعة دوران النقود اعلى معدل لها (29.0) بالمفهوم الضيق و (22.4) بالمفهوم الواسع عام 2000 وبمعدل نمو (25%، 42.6%) على التوالي، أما السنوات 2001-2002 فقد شهدت انخفاضا إذ سجلت (19.1) بالمفهوم الضيق و (14.4) بالمفهوم الواسع عام 2001 وبمعدل نمو (35.1%، 34.7%) على التوالي، وسجلت (13.6) بالمفهوم الضيق و (11.5) بالمفهوم الواسع لعام 2002 وبمعدل نمو (28.7%، -20.1%) على التوالي، والجدول يوضح سرعة دوران النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٢).

جدول (٥) تطور سرعة دوران النقود في العراق للمدة (1990-2002)

السنوات	سرعة دوران النقود بالمفهوم الضيق M1 (١)	معدل النمو % (٢)	سرعة دوران النقود الواسع M2 (٣)	معدل النمو % (٤)
1990	3.6	-----	2.2	-----
1991	1.7	-52.7	1.2	-45.4
1992	2.6	52.9	1.9	58.3
1993	3.7	42.3	2.7	42.1
1994	6.9	86.4	5.9	118.5
1995	9.4	36.2	8.5	44.0
1996	6.7	-28.7	5.9	-30.5
1997	14.4	114.9	11.9	101.6
1998	37.0	156.9	10.2	-14.2
1999	23.2	-37.2	15.7	53.9
2000	29.0	25	22.4	42.6
2001	19.1	-34.1	14.4	-35.7
2002	13.6	-28.7	11.5	-20.1

المصدر: الأعمدة (١) و (٣) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣) وبيانات الجدول

١٤- نرمين معروف غفور، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٣، الجامعة العراقية، مجلة الدناير، العدد ٧، ٢٠١٥، ص ٢٤١.

الأعمدة (٢) و (٤) من عمل الباحث وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس - 100* 1)

تحليل سرعة دوران النقود (2003-2016)

بعد أحداث 2003/4/9 شهد العراق تغيرات كبيرة على مختلف المستويات ومن أهمها تغير السياسة الاقتصادية برمتها فبعد ان كان العراق يتبع ويطبق النظام الاشتراكي تحول إلى اتباع النظام الرأسمالي، اذ بدأت برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى نظام السوق، مما أدى إلى الاستقرار النسبي في مختلف المؤشرات الاقتصادية ولاسيما النقدية منها، وبما ان سرعة دوران النقود من المؤشرات النقدية المهمة يلاحظ ومن خلال بيانات الجدول (٦) أنها شهدت تغيرات خلال المدة (2003-2016) يلاحظ ان سرعة دوران النقود انخفضت عام 2003 إذ سجلت (5.1) بالمفهوم الضيق و (7.3) بالمفهوم الواسع وبمعدل نمو سالب (5.62.5%، 36.5%) على التوالي مقارنة بعام 2002 ويعزى سبب الانخفاض إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي عن العام السابق فانخفض من (٤١٠٢٢٩٢٧) مليون دينار عام 2002 إلى (٢٩٥٨٥٧٨٨) مليون دينار عام 2003، ثم ارتفعت سرعة دوران النقود للأعوام (2004-2008) مسجلة أعلى قيمة لها (4.4) بالمفهوم الضيق و (5.6) بالمفهوم الواسع عام 2005 وادنى قيمة لها (5.1) بالمفهوم الضيق و (4.1) بالمفهوم الواسع عام 2007، ويرجع ذلك نتيجة إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد مما يعكس انخفاض حجم المدخرات في الأمد الطويل وبالتالي انخفاض الطلب على النقود مما انعكس على ارتفاع سرعة دوران النقود، ومن خلال البيانات في الجدول (٦) يلاحظ بان سرعة دوران النقود أخذت بالانخفاض خلال المدة (2009-2016) نتيجة لقيام السلطة النقدية برفع قيمة الدينار العراقي من خلال العمل بمزاد العملة إذ سجل سرعة دوران النقود ادنى معدل لها عام ٢٠١٢ بلغ (٠.١٤٪) بالمفهوم الضيق و (٠.٣٧٪) بالمفهوم الواسع وادنى معدل نمو عام ٢٠٠٩ بنسبة (٣.٣٦٪) بالمفهوم الضيق و (٠.٣٧٪) بالمفهوم الواسع ومن خلال تتبع بيانات الجدول (٦) يلاحظ ان سرعة دوران النقود أخذت بالانخفاض للأعوام (2013,2014,2015,2016) وسجلت معدلات نمو سالبة بلغت (2.8%-12.9%، 3.0%-9.3%، 13.7%-12%، 7.5%-5.1) بالمفهوم الضيق و (3.0%-9.3%، 13.7%-12%، 7.5%-5.1) على التوالي، ويتبين ان السبب وراء هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدلات التضخم.

جدول (٦) تطور سرعة دوران النقود في العراق للمدة (2003-2016)

السنوات	سرعة دوران النقود بالمعنى الضيق M1 (١)	معدل النمو % (٢)	سرعة دوران النقود بالمفهوم الواسع M2 (٣)	معدل النمو % (٤)
2003	5.1	-62.5	7.3	-36.5
2004	5.2	1.9	4.6	-36.9
2005	6.4	23.0	5.6	21.7
2006	6.1	-4.6	4.5	-19.6
2007	5.1	-16.3	4.1	-8.8
2008	5.5	7.8	4.5	9.7
2009	3.5	-36.3	2.8	-37.7
2010	3.1	-11.4	2.6	-7.1

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

15.3	3.0	9.6	3.4	2011
10	3.3	14.7	3.9	2012
-3.0	3.2	-5.1	3.7	2013
-9.3	2.9	-2.7	3.6	2014
-13.7	2.5	-13.8	3.1	2015
-12	2.2	-12.9	2.7	2016

المصدر: الأعمدة (١) و(٣) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٤) وبيانات للجدول

(١٢)

الأعمدة (٢) و(٤) من عمل الباحث وفق المعادلة الآتية (المقارنة / الأساس - 1 * 100)

رابعاً: التحليل الوصفي لمزادات العملة في العراق للمدة (2016-2003)

باشرك البنك المركزي العراقي باستخدام أسلوب المزادات اليومية لبيع الدولار الأمريكي وشراؤه بمهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة العامة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم والسيطرة على سعر صرف العملة بصورة مباشرة من اجل خلق توازن حقيقي بين الطلب والعرض من العملة الأجنبية في سوق الصرف، إذ بدأ العمل بمزاد العملة في 2003/10/4 فاصبح البنك المركزي بمثابة سوق وكزري للعملة الأجنبية وساعد مزاد العملة من الحد من تقلبات قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وإلغاء التعددية بأسعار الصرف قبل عام 2003.^(١٥) والسيطرة على معدلات التضخم وانخفاض عرض النقد من خلال المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي فضلاً عن فسح المجال للمصارف لاستثمار موجوداتها النقدية نظراً لغياب الفرص الاستثمارية الكبيرة وتمكينها من فتح الاعتمادات المصرفية وإصدار خطابات الضمان خارج العراق لاستيراد البضائع المختلفة، وتحتل مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية (الدولار) النسبة الأكبر من وزارة المالية، وتعد هذه النسبة خارج نافذة المزداد، ونسبة بسيطة من العملة المشتراة في المزداد من قبل المصارف التجارية ودوائر الدولة الأخرى.^(١٦)

ومن اجل الوقوف على تطورات مزاد العملة الأجنبية، لابد من تحليل وضع مزاد العملة للتعرف على اهم تطوراتها، والجدول (٧) يبين مبيعات ومشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٦ كلاتي:

مبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار الأمريكي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

ويلاحظ من خلال الجدول (٧) ان مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية بلغت (293) مليون دولار عام 2003 وبمعدل نمو (1950.5) بداية العمل بالمزاد وارتفعت كميات المبيعات عام 2004 إذ بلغت (6008) مليون دولار وبمعدل نمو (74.1)، فيما سجل عام ٢٠٠٧ ارتفاعاً ملحوظاً في كمية مبيعات بلغت (١٥٩٨٠) مليون دولار وبمعدل نمو (٤٣%) وذلك لأجل إشباع حاجة القطاع الخاص من العملة الأجنبية، فاصبح الدولار يباع بطريقتين الطريقة الأولى الحوالة وهي الغالبة التحويل إلى حسابات خارجية

١٥- سعد عبد الكريم حماد، صبحي عبد الغفور جروان، الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الأجنبية للبنك المركزي العراقي واثرا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة 2003-2011، مجلة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 30، ص 188.

١٦- سوسن كريم هودان الجبوري، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية واثرا على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، مصدر سابق، ص ٥٢.

للمصارف لتمويل استيرادات القطاع الخاص، أما الطريقة الثانية وهي النقد فتشمل المبيعات النقدية إلى المصارف لتمويل حاجات متعددة (السفر والعلاج وغيرها)^(١٧) واتخذت مبيعات البنك المركزي من الدولار مسارا تصاعديا، حتى بلغت اعلى مستوى لها عام 2013 ما قيمته (55678) مليون دولار. وهذا الارتفاع يعكس الطلب المتزايد على الدولار لتغطية احتياجات العراق من الاستيرادات وكذلك للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي.

بينما سجل عام 2014 انخفاضا في الكميات المباعة من الدولار الأمريكي في مزاد العملة الأجنبية إذ بلغت الكميات المباعة (54463) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (-2.1%) عن العام 2013 ويعزى ذلك نتيجة لإصدار ضوابط جديدة من قبل البنك المركزي العراقي تخص بيع وشراء العملة الأجنبية (الدولار) ومن اهم هذه الضوابط فرض قيود على المصارف التي تتعامل بمزاد العملة كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد من العملة الأجنبية والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية^(١٨) واستمر انخفاض الكميات المباعة في مزاد العملة الأجنبية من الدولار للأعوام 2015-2016 إذ سجلت الكميات المباعة (٤٤٣٠٤) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (١.٨-٦%) عن العام 2014 والكميات المباعة من الدولار عام 2016 بلغت (٣٣٥٢٤) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (٢٤.٣- %) ويعزى هذا الانخفاض نتيجة للتعليمات التي تقضي بتعزيز أرصدة المصارف الراغبة بشراء الدولار لدى مراسليها بالخارج لتمويل العمليات التجارية المسموح بها قانونا لضمان استقرار السعر.^(١٩)

مشتريات البنك المركزي العراقي من الدولار للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

من خلال الجدول (٧) يلاحظ بان الكميات المشتراة من العملة الأجنبية (الدولار) من قبل البنك المركزي لعام 2003 بلغت (900) مليون دولار من وزارة المالية، مقابل (1) مليون دولار من المصارف والقطاع الخاص، في حين ارتفعت الكميات المشتراة في المزاد لعام 2004 لتصل إلى (10852) مليون دولار، (10802) مليون دولار من وزارة المالية، مقابل (50) مليون دولار من المصارف والدوائر، واستمرت الزيادة في الكميات المشتراة من العملة الأجنبية (الدولار) متخذة مسارا تصاعديا لمجموع المشتريات، حيث ارتفعت إلى (18110) مليون دولار، لعام 2006 وبمعدل نمو بلغ (6.6%) وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية فضلا عن الارتفاع في الكميات المصدرة من النفط العراقي خلال العام، إذ بلغت نسبة مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية ما نسبته (99%) من مجموع المشتريات، بينما لا تتعدى نسبته مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة (1%) من مجموع المشتريات، وهذا الانخفاض في كمية المشتريات من القطاع الخاص يعزى إلى عدم مشاركة القطاعات غير النفطية في العملية الإنتاجية واقتصار دورها على المجالات الخدمية فقط.

واستمرت الكميات المشتراة من الدولار من قبل البنك المركزي العراقي بالارتفاع المتذبذب للأعوام (2007-2013) مسجلة بذلك اعلى معدل نمو لها بنسبة (78.1%) عام 2010، وادنى معدل نمو بنسبة (8.49-) عام 2009، نتيجة لازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما بالنسبة

١٧- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 20٠٧، ص ٢٠.
١٨- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2014، ص ٢٠.
١٩- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2015، ص ٢١.

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (٢٠١٦-١٩٩٠) إلى مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية (الدولار) من وزارة المالية فقط للأعوام (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦) إلى (٤٧٦١٥، ٣٢٤٥٠، ٢٥٦٥٣) على التوالي وبمعدلات نمو سالبة بنسبة (-20.9، -31.7، -23.3%) على التوالي. والجدول (٧) يوضح مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي من الدولار خلال مدة الدراسة.

جدول (٧) مشتريات ومبيعات البنك المركزي العراقي للعملة الأجنبية (الدولار) في المراتب للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٣) مليون دولار

السنة	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية من وزارة المالية	مشتريات المراتب	مجموع المشتريات	معدل النمو السنوي للمشتريات %	مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية في المراتب	معدل النمو السنوي للمبيعات %
2003	900	1	901	-----	293	-----
2004	10802	50	10852	11.04	6008	1950.5
2005	10600	78	10678	-0.02	10463	74.1
2006	18000	110	18110	69.6	11175	6.8
2007	26700	1,413	28113	55.2	15980	43
2008	45500	350	45850	63.0	25869	61.9
2009	23000	13	23013	-49.8	33992	31.4
2010	41000	4	41004	78.1	36169	6.4
2011	51000	3	51003	24.3	39798	10
2012	57000	4	57004	11.7	48649	22.2
2013	62,000	-	62000	8.7	55,678	14.4
2014	47,515	-	47515	-23.3	54,463	-2.1
2015	32,450	-	32450	-31.7	44,304	-18.6
2016	25,653	-	25653	-20.9	33,524	-24.3

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات إحصائية متفرقة، للسنوات (٢٠١٦-٢٠٠٣)

المبحث الثالث: النموذج القياسي لتحليل اثر بعض العوامل الحقيقية على سعر الصرف في العراق للمدة ٢٠١٦-١٩٩٠

يتناول هذا المبحث الجانب القياسي من خلال استخدام نماذج الاقتصاد القياسي التي تستند إلى تحليل السلاسل الزمنية، والاختبارات القياسية الحديثة، إذ يهدف هذا المبحث الوقوف على الأثر الذي تحدثه بعض العوامل الاقتصادية النقدية منها والحقيقية على سعر الصرف الأجنبي في العراق وقد استخدمت المبحث الأساليب الكمية للوصول إلى هذا التأثير متضمناً أسلوب قياس استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات المبحث، ومن ثم تقدير العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وتلك العوامل في الأجل القصير. فضلاً عن قياس علاقة

التوازن طويلة المدى التي تبين التأثير بين تلك العوامل وسعر الصرف الأجنبي بأسلوب أو منهج التكامل المشترك من خلال نموذج جوهانسن.

أولاً: قياس إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث في العراق باستخدام احد اختبارات جذر الوحدة وهو اختبار فيلبس - بيرون (P-P test)

اقترح هذا الاختبار فيلبس - بيرون (P-P test) طريقة غير معيارية (non parametrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار (ADF) الذي استعمل طريقة معيارية اذ تم التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يؤخذ بنظر الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويقوم اختبار (فيلبس-بيرون) على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاث صيغ او نماذج بدون حد ثابت واتجاه، ومع وجود حد ثابت فقط، ومع وجود حد ثابت واتجاه عام وبالاغتماد على فرضية العدم والفرضية البديلة، ويتم حساب اختبار فيلبس - بيرون كما يأتي:

$$Lm = \sqrt{k} \times \frac{(\phi_1 - 1)}{\sigma_{\phi_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\phi_1}}{\sqrt{k}}$$

وبعد ذلك تتم مقارنة قيمة Lm الإحصائية مع مثلتها الجدولية، وعندما تكون الإحصائية اكبر من الجدولية هذا يعني ان السلسلة مستقرة وخالية من جذر الوحدة، والعكس صحيح.

قياس إستقرارية سلسلة بيانات سعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام

اختبار Phillips - Perron test

يوضح الجدول (٨) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات سعر الصرف في العراق، اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية هنا ابتداءً هي غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و ٥٪ و ١٠٪) مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة وحتى عند وجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة عند كل من مستويات المعنوية (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) $I^{\sim}(1)$ وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة. جدول (٨) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات سعر الصرف في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
سعر الصرف	-0.149115	-2.198416	-1.658619	-5.281462	-5.324851	-5.836418
مستوى المعنوية	١٪	٣٪	٤٪	٢٪	٣٪	٤٪
	656915	711457	356068	660720	724070	374307

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

-3.	-2.	-1.	-3.	-2.	-1.	%٥	
603202	986225	955020	595026	981038	954414		
-3.	-2.	-1.	-3.	-2.	-1.	%١٠	
238054	632604	609070	233456	629906	609329		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

قياس إستقرارية سلسلة بيانات المتغيرات النقدية في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام

اختبار Phillips - Perron test

أ. قياس إستقرارية سلسلة بيانات عرض النقد في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) باستخدام

اختبار Phillips - Perron test

يوضح الجدول (٩) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات عرض النقد في العراق، اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و ٥٪ و ١٠٪) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (٥٪) و (١٠٪) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) $I(1)$ وخالية من جذر الوحدة.

جدول (٩) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات عرض النقد في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

الفرق الاول		المستوى			المتغير
حد ثابت	بدون	حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	بدون	
-2. 824143	-2. 165480	-1. 460751	1. 002947	1. 245992	عرض النقد
-3. 724070	-2. 660720	-4. 356068	-3. 711457	-2. 656915	مستوى المعنوية
-2. 986225	-1. 955020	-3. 595026	-2. 981038	-1. 954414	١٠٪
-2. 632604	-1. 609070	-3. 233456	-2. 629906	-1. 609329	٥٪
					١٪

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

ب. قياس إستقرارية سلسلة بيانات سرعة دوران النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

باستخدام اختبار Phillips - Perron test

يوضح الجدول (١٠) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات سرعة دوران النقود في العراق، اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و ٥٪ و ١٠٪) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال عند إجراء التحليل بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة

مستقرة وحتى عند وجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة عند كل من مستويات المعنوية (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) أي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) $I \sim (1)$ وهذا يؤدي إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة.

جدول (١٠) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات سرعة دوران النقود في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

المتغير		المستوى			الفرق الاول	
		بدون	حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام
سرعة دوران النقود		-0.966189	-1.595128	-1.826127	-5.005575	-4.900990
مستوى المعنوية	١٪	-2.656915	-3.711457	-4.356068	-2.660720	-3.724070
	٥٪	-1.954414	-2.981038	-3.595026	-1.955020	-2.986225
	١٠٪	-1.609329	-2.629906	-3.233456	-1.609070	-2.632604

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews.

ت. قياس إستقرارية سلسلة بيانات مزادات العملة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

باستخدام اختبار Phillips - Perron test

يوضح الجدول (١١) نتائج اختبار جذر الوحدة لسلسلة بيانات مزادات العملة في العراق، اذ اظهر الاختبار ان السلسلة الزمنية في بداية الأمر كانت غير مستقرة عند جميع مستويات المعنوية (١٪ و ٥٪ و ١٠٪) عند اختبارها عند مستواها مع وجود حد ثابت فقط وكذلك الحال بوجود حد ثابت مع وجود اتجاه عام للسلسلة، ولكن بعد إجراء التحليل بأخذ الفرق الأول بوجود حد ثابت أصبحت السلسلة مستقرة عند كل من مستويات المعنوية (١٪) و (٥٪) و (١٠٪) اي ان السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة (١) $I \sim (1)$ وهذا يؤدي إلى خلو السلسلة من الجذر الأحادي.

جدول (١١) اختبار (P-P test) لسلسلة بيانات مزادات العملة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

المتغير		المستوى			الفرق الاول	
		بدون	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون	حد ثابت
مزادات العملة		-1.392877	-1.565044	0.488559	-1.191976	-6.636203
مستوى المعنوية	١٪	-2.771926	-4.200056	-4.886426	-2.771926	-4.121990

المعنوية	%٥	-1. 974028	-3. 828975	-3. 175352	-1. 974028
	%١٠	-1. 602922	-3. 362984	-2. 728985	-1. 602922
		-3. 144920			
		-2. 713751			

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك بين سعر الصرف والعوامل المؤثرة عليه في العراق للمدة

١٩٩٠-٢٠١٦ باستخدام نموذج جوهانسن - جسليوس

يهدف هذا المطلب الوقوف على الأثر الذي تتركه بعض العوامل الاقتصادية النقدية منها والحقيقية باعتبارها (متغيرات مستقلة) على سعر الصرف الأجنبي في العراق، (بوصفه متغير تابع) يتأثر بها. وقد تم استعمال أسلوب تحليل التكامل المشترك (Counteraction) بشكل رئيسي في البحث لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يشترط ان تكون المتغيرات لهذا الاختبار غير مستقرة لمستواها ولكنها تصبح مستقرة عند اخذ الفرق الاول لها. إذ تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر، حتى لو ابتعدت قيم هذه المتغيرات عن قيم توازنها في الأمد القصير، فان هناك قوى تعيدها إلى هذه القيم وتضمن تحقيق هذه العلاقة وذلك في الأمد الطويل. ولقد تم واستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews) للوصول للنتائج المطلوبة. وهنا سوف يتم تقسيم هذا التحليل على ثلاثة نماذج أساسية هي:

تقدير العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية المؤثرة عليه في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦

باستخدام نموذج Johansen

أ. تقدير العلاقة بالأجل القصير

يتم تقدير علاقة انحدار التكامل المشترك (counteraction Regression) بين سعر الصرف و المتغيرات النقدية المتمثلة ب(عرض النقد M2، وسرعة دوران النقود V) كون هذه السلاسل غير مستقرة عند مستواها ولها درجة التكامل نفسها، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، وعلى وفق معادلة الانحدار المتعدد الآتية:

$$EX = a_0 + \alpha_1 M_2 - \alpha_2 V + Ut \dots \dots \dots (1)$$

حيث إن:

α_1, α_2 : المعلمات المقدرة.

U_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي. وكانت النتائج هي كما موضحة في الجدول التالي

جدول (١٢) نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية (عرض النقد وسرعة دوران

النقود) في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

Dependent Variable: EX

Method: Least Squares

Date: 05/10/18 Time: 17: 27

Sample: 1990 2016

Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	357. 3600	173. 3396	2. 061617	0. 0402
M2	8. 232-06	2. 63E-06	3. 128165	0. 0046
V	-102. 5264	17. 44985	5. 875486	0. 0000

R-squared	0. 751255	Mean dependent var	1216. 963
Adjusted R-squared	0. 747193	S. D. dependent var	605. 4087
S. E. of regression	402. 8618	Akaike info criterion	14. 93950
Sum squared resid.	3895144	Schwarz criterion	15. 08349
Log likelihood	-198. 6833	Hannan-Quinn criter	14. 98232
F-statistic	17. 35813	Durbin-Watson stat	0. 740719
Prob(F-statistic)	0. 000022		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.
أي ان التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية سوف تؤثر تأثيرا قويا على سعر الصرف مستقبلا أي زيادة عرض النقد M2 بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع معدلات سعر الصرف في العراق بمقدار (8. 232) وحدة، وكذلك زيادة سرعة دوران النقود بوحدة واحدة تؤدي الى ارتفاع سعر الصرف ب (102. 526) وحدة وكما هو موضح بالمعادلة التالية:

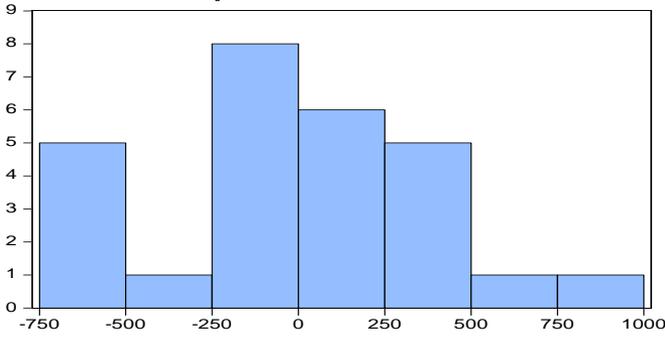
$$EX = 357. 3600 + 8. 232M2 + 102. 526 V$$

وكانت القوة التفسيرية للنموذج قد بلغت ٧٥٪ كما يوضحه معامل التحديد في النموذج اي ٧٥٪ من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تفسرها المتغيرات النقدية الداخلة في النموذج، كذلك تبين النتائج معنوية المعالم المقدرة لكلا المتغيرين المستقلين المتمثلين بعرض النقد وسرعة دوران النقود. كذلك المعنوية الإجمالية للنموذج التي تبينها إحصائية F-statistic اذ بلغت قيمته 17. 35. ب. اختبار طبيعة البواقي

بعد ذلك نقوم باحتساب البواقي (u_t) التي تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأمد القصير عن اتجاهها التوازني في الأمد الطويل ولتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا؟ نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (0. 569) وهي أكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي انها موزعة توزيعا طبيعيا كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل (١) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)



Series: Residuals	
Sample 1990 2016	
Observations 27	
Mean	-1.36e-13
Median	-10.30407
Maximum	777.9504
Minimum	-742.1648
Std. Dev.	387.0571
Skewness	-0.128113
Kurtosis	2.336461
Jarque-Bera	0.569178
Probability	0.752324

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

ت. رسم انتشار البواقي

ثم نقوم برسم البواقي لتلك المعادلة وكما يلي

شكل (٢) البواقي لدالة الانحدار بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية في العراق

Obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
		583.	579.	
1990	4	139980524	139980524	* . .
		9231	9231	
		480.	470.	
1991	10	652608792	652608792	* . .
		5288	5288	
		552.	531.	
1992	21	627605883	627605883	* . .
		0446	0446	
		635.	561.	
1993	74	116270485	116270485	* . .
		639	639	
		964.	508.	
1994	456	543205503	543205503	* . .
		016	0159	
		1235.	438.	
1995	1674	196030978	803969021	. . *
		074	9264	
		971.	198.	
1996	1170	184632539	815367460	. * .
		0856	9143	
		1587.	116.	
1997	1471	645856904	645856904	. * .
		233	2331	
		1416.	203.	
1998	1620	671910165	328089834	. * .
		326	6743	
		1982.	10.	
1999	1972	304067906	304067906	. * .
		428	42746	
		2672.	742.	
2000	1930	164833201	164833201	* . .
		007	0067	
2001	1929	1857.	71.	. * .

		087205020	912794979				
		526	4738				
		1568.	388.				
		104182046	895817953				
2002	1957	704	2961		.		*
		1158.	777.				
		049583676	950416323				
2003	1936	569	4307		.		. *
		923.	529.				
		572971177	427028822				
2004	1453	862	138		.		. *
		1052.	419.				
		105838596	894161403				
2005	1472	526	4744		.		*
		991.	483.				
		901736347	098263652				
2006	1475	2166	7833		.		. *
		999.	267.				
		179570132	820429867				
2007	1267	7732	2268		.		* .
		1105.	97.				
		525630735	474369264				
2008	1203	081	91895		.		* .
		1017.	164.				
		556079594	443920405				
2009	1182	608	3924		.		* .
		1119.	65.				
		906636942	093363057				
2010	1185	638	3615		.		* .
		1257.	61.				
		827261489	827261489				
2011	1196	752	75211		.		* .
		1315.	82.				
		461219278	461219278				
2012	1233	483	48241		.		* .
		1406.	174.				
		921903716	921903716				
2013	1232	52	5206		.		* .
		1402.	188.				
		858665533	858665533				
2014	1214	462	4621		.		* .
		1293.	46.				
		156385174	156385174				
2015	1247	98	97973		.		* .
2016	1275	1307. 5389	32. 5381		.		* .

ث. اختبار استقرارية البواقي

بعد ذلك نقوم باختبار مدى سكون أو استقرارية سلسلة (u_t) ، وذلك بتقدير الصيغة الآتية:

$$\Delta u_t = \delta u_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

وكانت النتيجة ان هذه السلسلة مستقرة عند مستواها بوجود حد ثابت واتجاه عام وعند مستويات

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦) المعنوية ٥٪ و ١٠٪. وكما ما موضح بالجدول التالي، وهذا ما يؤكد لنا وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج الذي سوف يتم اختبارها بالنقطة التالية من هذا المطلب جدول (١٣) اختبار (P-P test) سلسلة البواقي معادلة الانحدار

المستويات		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-3. 754717	٩٥٧٥٧٣.١-	سلسلة البواقي
-٤٦٧٨٩٥.٤	-٨٠.٨٥٤.٣	مستوى المعنوية ١٪
-٤٤٤٩٦.٣	-٠٢٠٦٨.٣	٥٪
-٢٦١٤٥.٣	-٦٥.٠٤١.٢	١٠٪

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف والمتغيرات النقدية بعد ان تأكدنا من استقرارية سلسلة البواقي سوف نقوم باجراء اختبار للتكامل المشترك بين سعر الصرف الأجنبي والمتغيرات النقدية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦ ومن خلال نموذج جوهانسن، ظهر من نتائج التحليل ان هنالك علاقة تكامل مشترك بين تلك المتغيرات المذكورة أي أنها ترتبط مع سعر الصرف بعلاقة توازنية طويلة الأمد أي ان التغيرات التي تحدث في احدها سوف تؤثر على المتغيرات الأخرى تأثيرا قويا مستقبلا وكما هو موضح بالجدول التالي:

جدول (١٤) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف و المتغيرات النقدية في العراق للمدة (٢٠١٦-١٩٩٠)

Date: 05/10/18 Time: 18: 19

Sample (adjusted): 1992 2016

Included observations: 25 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: EX M2 V

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob. **
None	0.359996	66.95451	29.79707	0.032434
At most 1	0.204453	45.797488	15.49471	0.02193
At most 2	0.003170	10.079370	3.841466	0.04781

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob. **
None	0.359996	21.15702	11.13162	0.04316
At most 1	0.204453	15.71818	14.26460	0.02396

At most 2

0. 003170

11. 07370

3. 841466

0. 02571

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

ثالثاً: تقدير العلاقة بين سعر الصرف ومزادات العملة في العراق للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٤

تقدير العلاقة بالأجل القصير

سوف يتم تقدير علاقة النحدر التكاملي المشترك (*counteraction Regression*) بين سعر الصرف ومزادات العملة المتمثلة بمبيعات البنك المركزي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (*OLS*)، ونظراً لقلة عدد مشاهدات أو بيانات هذه السلاسل سوف نقوم بأخذ البيانات الربع السنوية لتلك السلاسل، وعلى وفق معادلة النحدر البسيط الآتية:

$$EX = a_0 - \alpha_1 CU_{1t} + U_t \dots (3)$$

حيث إن:

α_1, α_0 : المعلمات المقدرة.

U_t : حد الخطأ العشوائي أو البواق. وكانت النتائج هي كما موضحه في الجدول التالي

جدول (١٥) نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي في العراق للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 05/10/18 Time: 21: 09

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	1573. 648	74. 57709	21. 10096	0. 0000
CU	-0. 088313	0. 002155	-3. 856864	0. 0023
R-squared 0. 6 53495		Mean dependent var 1326. 429		
Adjusted R-squared 0. 516286		S. D. dependent var 205. 0781		
S. E. of regression 142. 6309		Akaike info criterion 12. 88996		
Sum squared resid 244122. 8		Schwarz criterion 12. 98125		
Log likelihood -88. 22972		.Hannan-Quinn criter 12. 88151		
F-statistic 14. 87540		Durbin-Watson stat 1. 017971		
Prob(F-statistic) 0. 002282				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

يتضح من الجدول ان التغيرات التي حدثت في مزادات العملة كان لها تأثير واضح على سعر الصرف أي ان تغير هذه المبيعات بوحدة واحدة تؤدي إلى تغيير معدلات سعر الصرف في العراق بمقدار (0. 08831) وحدة من خلال العلاقة العكسية التي تربط بين المتغيرين وكما هو موضح بالمعادلة التالية:

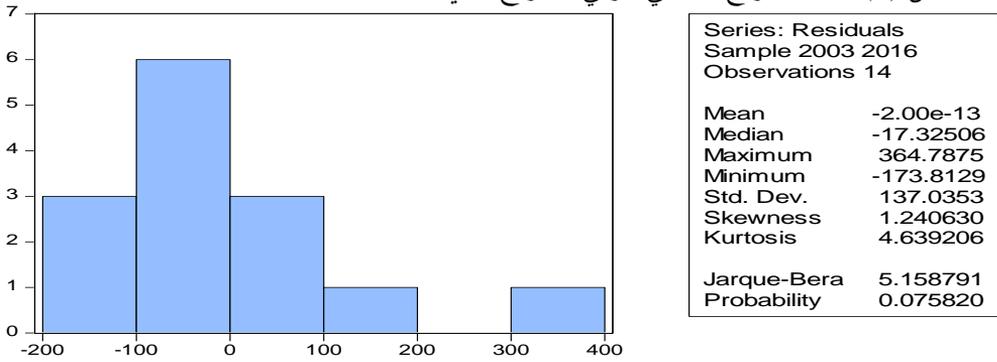
$$EX = 1573. 648 - 0. 0883 CU$$

وكانت القوة التفسيرية للنموذج قد بلغت ٦٥٪ كما يوضحه معامل التحديد R-squared في النموذج أي ٦٥٪ من التغيرات التي تحدث في سعر الصرف تفسر بواسطة مبيعات البنك المركزي الداخلة في النموذج، كذلك تبين النتائج معنوية المعالم المقدرة، فضلا عن المعنوية الإجمالية التي تبينها إحصائية F-statistic اذ بلغت قيمتها 14.87.

اختبار طبيعة البواقي

أما الآن فسوف نقوم باحتساب البواقي (U_t) التي تقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأمد القصير عن اتجاهها التوازني في الأمد الطويل ولتوضيح هل ان البواقي موزعة توزيعا طبيعيا؟ نجد ان القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار (Jarque – Bera) قد بلغت (١٥٨.٥) وهي أكبر من 5% وعليه لا يمكننا رفض فرضية العدم التي تؤكد عدم احتواء البواقي مشكلة التوزيع الطبيعي أي إنها موزعة توزيعا طبيعيا كما هو موضح في الشكل الآتي:

شكل (٣) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثاني



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews

انتشار البواقي

نقوم برسم البواقي لتلك المعادلة وكما يلي

شكل(٤) البواقي لدالة الانحدار بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي العراقي

Obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
		1571.	364.	
		2125411876878745881231		
2003	1936	3	68	. . *
		1523.	70.	
		7060576555070605765550		
2004	1453	5	465	. * .
		1486.	14.	
		6734445083767344450837		
2005	1472	3	337	. * .
		1480.	5.	
		7548764812675487648126		
2006	1475	7	7303	. * .
		1440.	173.	
		8128548938481285489384		
2007	1267	5	51	* .
		1358.	155.	
		6095975623160959756231		
2008	1203	2	17	* .

		1291.	109.			
		08638396093	08638396093			
2009	1182	2	18		. *	
		1272.	87.			
		98986346232	98986346232			
2010	1185	2	244		. *	
		1242.	46.			
		82345423427	82345423427			
2011	1196	7	762		. *	
		1169.	63.			
		2486710770975	132892290			
2012	1233	3	736		. *	
		1110.	121.			
		81943700050	18056299949			
2013	1232	8	23		. *	
		1120.	93.			
		91924058608	08075941391			
2014	1214	9	099		. *	
		1205.	41.			
		36689871441	63310128558			
2015	1247	8	174		. *	
		1294.	-19.			
		97667867537	97667867537			
2016	1275	8	791		. *	

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews.

اختبار استقرارية البواقي

بعد ذلك نقوم باختبار مدى سكون أو استقرارية سلسلة (U_t) ، وكانت النتيجة ان هذه السلسلة مستقرة عند مستواها بوجود حد ثابت وحتى بوجود حد ثابت واتجاه عام وعند مستويات المعنوية ١٪ و ٥٪ و ١٠٪. وكما ما موضح بالجدول التالي، وهذا ما يدلنا على احتمالية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين موضوع البحث النموذج.

جدول (١٦) اختبار (P-P test) سلسلة البواقي معادلة الانحدار

المستويات		المتغير
حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت	
-6.754717	-٩٥٧٥٧٣.٥	سلسلة البواقي
-٤٦٧٨٩٥.٤	-٠٠٧٥٤.٣	١٪
-٤٣٣٩٦.٣	-٠٤٣٦٨.٣	٥٪
-٢٣٢٤٥.٣	-٨٧٠٤١.٢	١٠٪

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي العراقي

بعد التأكد من استقرارية سلسلة البواقي سوف نقوم الآن اختبار للتكامل المشترك بين سعر الصرف الأجنبي ومبيعات البنك المركزي في العراق ومن خلال نموذج جوهانسن، اذ ظهر من نتائج التحليل انه لا

اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)

توجد علاقة تكامل مشترك بين هذين المتغيرين المذكورين ومن خلال كلا الاختبارين لجوهانسن سواء من خلال اختبار الأثر أم اختبار القيمة العظمى، أي ان مبيعات البنك المركزي العراقي لا ترتبط مع سعر الصرف بعلاقة توازنية طويلة الأمد أي ان التغيرات التي تحدث فيها سوف لن تؤثر على سعر الصرف مستقبلا وكما هو موضح بالجدول أدناه، وهذه النتيجة طبيعية ومنطقية اذ ان زيادة البنك المركزي لمبيعاته جاءت نتيجة لظرف خاص ولمعالجة مشاكل طارئة على سعر الصرف وسوف لن تستمر طويلا، وانخفاض المبيعات الآن هو خير دليل على ذلك.

جدول (١٧) اختبار جوهانسن للتكامل المشترك بين سعر الصرف ومبيعات البنك المركزي العراقي للمدة

(٢٠١٦-٢٠٠٤)

Date: 05/10/18 Time: 21: 26

Sample (adjusted): 2004 2016

Included observations: 12 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: CU EX

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0. 05 Critical Value	Prob. **
None	0. 425739	10. 88886	15. 49471	0. 2184
At most 1 *	0. 297236	4. 232810	3. 841466	0. 0396

Trace test indicates no cointegration at the 0. 05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0. 05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0. 05 Critical Value	Prob. **
None	0. 425739	6. 656048	14. 26460	0. 5306
At most 1 *	0. 297236	4. 232810	3. 841466	0. 0396

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0. 05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0. 05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١. لسعر الصرف الاجنبي اهمية كبيرة تتمحور من خلال ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، لان سعر الصرف يعد المرأة العاكسة لمركز البلد التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين

الاستيرادات والصادرات.

٢. من الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر صرف الدينار العراقي، الزيادة المفرطة في عرض النقد خلال التسعينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال اتباع الحكومة سياسة تمويل النفقات الحربية عن طريق الإصدار النقدي الجديد، نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وإيقاف تصدير النفط مما أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة.
٣. ظهر من خلال نتائج الاختبارات القياسية إن جميع متغيرات الدراسة كانت مستقرة عند فرقتها الأول ومتكاملة من الرتبة (١) I^2 ، وهذا ما سمح لنا باستخدام نموذج التكامل المشترك المتمثل باختبار جوهانسن بين تلك المتغيرات.

التوصيات

١. على البنك المركزي العراقي تجنب الآثار السلبية التي تتركها عملية ربط الدينار العراقي بالدولار الأمريكي على ان تكون هناك سلة من العملات تربط الدينار العراقي بها وضرورة مشاركة العملات الرئيسية في هذه السلة وبحسب مستوى التبادل التجاري.
٢. على البنك المركزي العراقي الأخذ بعين الاعتبار العوامل النقدية ولاسيما المستخدمة في البحث، عند استخدام سعر الصرف لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

المصادر

١. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٠.
٢. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤.
٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٦.
٤. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٧.
٥. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٥.
٦. حيدر نعمه بخيت، فريق جياذ مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة ١٩٧٠-٢٠٠٩، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٢٥.
٧. سعد صالح عيسى، اثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد ٣٦، لسنة ٢٠١٦.
٨. سعد عبد الكريم حماد، صبحي عبد الغفور جروان، الارتفاع المستمر لمبيعات مزاد العملة الاجنبية للبنك المركزي العراقي واثرها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١١، جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٣٠.
٩. سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، ورقة قدمت الى اجتماع السنوي الحادي والثلاثون لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ابوظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٧.
١٠. سوسن كريم هودان الجبوري، التحليل الكمي لمزادات العملة الأجنبية واثرها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)، باستخدام نماذج كرانجر، جامعة الكوفة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٣٦، ٢٠١٥.

- اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٦)
١١. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ط١، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١١.
 ١٢. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، الموصل، دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠.
 ١٣. مظهر محمد صالح، التضخم المستهدف هل يحقق الاستقرار في معدلات الصرف، دراسات في الاقتصاد العراقي، بغداد، بيت الحكمة، 2001.
 ١٤. نجلة شمعون شليمون، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٥، البنك المركزي العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد ١، العدد ٢، ٢٠١٧.
 ١٥. نرمين معروف غفور، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠١٣، الجامعة العراقية، مجلة الدنانير، العدد ٧، ٢٠١٥.
 - وسام حسين علي الغزي، محددات سرعة دوران النقود في العراق دراسة تطبيقية للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣، جامعة الأنبار، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٣، لسنة ٢٠١٥.